

جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصص: قانون الأعمال
المادة: قانون الأعمال
الأستاذ المسؤول عن المادة:
د. ليندة عبد الله

المحاضرة الأولى

مفهوم الوثيقة القانونية

بينما نتعمق في عالم القانون والنظام، يبرز مفهومٌ بالغ الأهمية وهو مفهوم الوثيقة القانونية.

استنادا لتسميتها..... "الوثيقة القانونية" يمكن القول أن:

الوثيقة القانونية هي كل وثيقة تتضمن عناصر قانونية، يمكن استعمالها في عدة مجالات قانونية... ولعدة أسباب، سواء أكانت أسبابا شخصية أو أسبابا مهنية.

الوثيقة في اللغة:

الوثيقة في اللغة من الفعل وثق، بمعنى أحكم وأتّمن، ووثق الأمر، أي أحكمه، ومنها الوثيق، أي المحكم.

والوثيقة بمعنى المحكمة، أي الشديدة والمنيعة، وتعني تلك المفردات اللغوية شيئا واحدا وهو أن الوثيقة كل ما يعتمد عليه في الإثبات لإحكامه.

تعد الوثيقة وسيلة اتصال بالغة الأهمية، حيث تقوم بنقل محتواها من المرسل إلى المستقبل بمنتهى الدقة والوضوح. لذلك يعرف البعض الوثيقة بأنها كل ما يعتمد عليه في إثبات حقائق معينة.

تعريف الوثيقة القانونية من الناحية الاصطلاحية

الوثيقة القانونية هي محرر يتضمن تعبيراً عن إرادة أو نية لشخص أو عدة أشخاص. يهدف مضمونها إلى إحداث أثر أو عدة آثار قانونية. وهو ما ينطبق على إنشاء أو تعديل أو إنهاء حق قانوني.

هناك من يحصر الوثيقة القانونية في العقد، فيرى بأنها ذلك العقد الذي يبرم بين طرفين نتيجة توافق إرادتهما على إحداث أثر قانوني.

إن الملاحظ على هذا التعريف، أنه دمج مفهوم الوثيقة كمستند مادي مع مفهوم العقد الذي تحل في مفهومها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فقد حصر مفهوم الوثيقة أو مضمونها في العقد فقط.

غير أن مفهوم الوثيقة القانونية يتعدى مفهوم العقد ليشمل أنواعاً أخرى من التصرفات والوقائع التي تؤدي إلى إحداث أثر قانوني، كما سيتم بيانه لاحقاً.

تعريف المستند القانوني يُعرّف المستند القانوني بأنه مستند يُنشئ علاقة تعاقدية أو يمنح حقوقاً قانونية. تشمل المستندات التي يمكن تصنيفها كمستندات قانونية عقد تأسيس الشركة، والتوكيلات، وجوازات السفر، وشهادات الزواج، ووثائق التبني، وخطابات الإدارة، وغيرها.

تعريف آخر: الوثيقة القانونية هي وثيقة مكتوبة تُوثق وتُصاغ رسمياً اتفاقية أو التزاماً أو أي فعل قانوني آخر واجب النفاذ. وعلى عكس الوثائق العادية، تُنشئ الوثائق القانونية علاقات ملزمة يمكن إنفاذها من خلال المحاكم، وتُرتب عواقب قانونية جسيمة في حال انتهاكها.

تصنيف الوثائق القانونية

تتنوع الوثائق القانونية بحسب الهدف من إنشائها، ويتعلق الأمر ب:

- العقود: والتي يكون الهدف من إبرامها، توثيق تصرفات معينة للأطراف المتعاقدة.
- الوثائق الإدارية، على غرار القرارات الإدارية.
- النصوص القانونية بمختلف أنواعها ودرجاتها.

خصائص الوثائق القانونية

تتميز الوثيقة القانونية عادةً ببنيتها ومحتواها ولغتها...

فهي تُصاغ على يد متخصصين قانونيين، لضمان الدقة والوضوح. أما بالنسبة للغة المستخدمة في صياغة الوثيقة القانونية، فهي لغة رسمية ومحددة، تحترم المصطلحات والبروتوكولات القانونية لتجنب الغموض.

- الطبيعة الملزمة قانونًا - تخلق حقوقًا والتزامات قابلة للتنفيذ
- الهيكل الرسمي - يتبع تنسيقًا قانونيًا ومتطلبات لغوية محددة
- الموافقة المتبادلة - تتطلب موافقة جميع الأطراف المعنية
- الوضع القانوني - يمكن استخدامه كدليل في إجراءات المحكمة
- متطلبات الامتثال - يجب الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها

شروط الوثيقة القانونية

- 1-القانونية..... احترام اللغة القانونية في صياغتها، ويترتب عنها آثار قانونية...
- 2-الرسمية.... باعتبار أن الوثيقة القانونية صادرة عن جهات رسمية خولها القانون صلاحية إصدارها... وهي متعددة ...
- 3-النمطية: تصدر الوثيقة القانونية في شكل معين ومحدد، وصياغتها تكون كذلك وفقا لنمط محدد حسب الغرض منها وحسب الجهة الصادرة منها... بمعنى كل جهة تصدر نوعا معينا من الوثائق القانونية، لغرض معين ووفقا لشكل معين وبصياغة معينة..
- 4-التوثيق

التمييز بين الوثائق العادية والوثائق القانونية

معرفة الفرق بين الوثائق العادية والقانونية أمرٌ بالغ الأهمية. ويكمن الفرق بينهما أساسًا في غرضهما وتأثيرهما... فالوثيقة العادية، كالرسالة الشخصية أو المذكرات، تحمل دلالة شخصية أو عاطفية. قد تُعبر عن أفكار ومشاعر أو تُوثق أحداثًا، لكنها لا تحمل ثقلًا قانونيًا.

أما الوثيقة القانونية، فلها أثر قانوني ملزم. كونها تُنشئ أو تُعدّل أو تُنهي علاقات أو حقوقًا قانونية. وهي قابلة للتنفيذ بموجب القانون، وقد يؤدي عدم الالتزام بشروطها إلى عواقب قانونية.

أهمية الوثيقة القانونية

تظهر أهمية الوثيقة القانونية من عدة جوانب كما يلي:

- ✓ الحفاظ والتوثيق
- ✓ حماية الحقوق
- ✓ تحديد الالتزامات
- ✓ تنظيم المعاملات
- ✓ منع النزاعات المستقبلية

المحاضرة الثانية

تعريف الصياغة القانونية

الصياغة القانونية هي فن إنشاء الوثائق القانونية التي تعرض القانون أو تناقشه أو تضفي عليه طابعا رسميا، وهو ما يتطلب قدرات لغوية، قانونية، ومنطقية، ناهيك عن المعرفة الجيدة بقواعد الشكل والأسلوب المناسبين لكل نوع من أنواع الوثائق القانونية. الصياغة القانونية هي عملية كتابة النصوص القانونية بطريقة دقيقة ومنظمة.....

تعد الصياغة القانونية نشاطا ضروريا بالنسبة لممهني القانون، مثل المحامين، والقانونيين والموثقين والقضاة، وحتى بالنسبة للطلبة والباحثين أو حتى المواطنين. الصياغة القانونية تمكن من التواصل وتقديم المشورة والإقناع.... الصياغة القانونية هي ذلك الأسلوب المتبع في كتابة مستند قانوني.....

هناك من ذهب أبعد من هذا، بأن ميّز بين الصياغة القانونية والكتابة القانونية:

صدر مؤخرا لقاضي مصري مشهور كتاب بعنوان "صياغة الأحكام القضائية"¹. ويثور التساؤل: أيهما الأدق في التعبير: "صياغة الأحكام القضائية" أم "كتابة الأحكام القضائية"؟ ولتجنب الخلط بين المصطلحين، دعونا نتعرف على خصائص كل منهما. في اللغة العربية، تعني كلمة "صاغ" "هيا ورتب"، فيقال "صاغ الكلام" بمعنى "هيا ورتبه"، ويُقال صاغ المعدن بمعنى أذابه وصَبّه في قالب، ويُقال "كلامٌ حسن الصياغة" بمعنى "جيد ومُحكم"، ويُقال "صَيَغ الكلام" بمعنى "بناؤه وتراكيبه".

¹ _ متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/UieTjl>

ومن المنظور القانوني، يُقصد بالصياغة القانونية ذلك النوع من الكتابة الذي يهدف إلى تقرير أو تنظيم أوضاع معينة ويتصف بطابع الإلزام ويأخذ قالباً ثابتاً؛ ومن أمثلتها، صياغة القوانين واللوائح والعقود وغيرها.

أما الكتابة القانونية فيُقصد بها ذلك النوع من الكتابة الذي يعتمد على التحليل القانوني، ويهدف إلى الإقناع بوجهة نظر معينة؛ ومن أمثلتها، كتابة الاستشارة القانونية وعرائض المرافعات وأحكام المحاكم.

ويصف الفقيه "ديكرسون" الصياغة القانونية "بالقانون الوقائي preventive law ...". ويعني بذلك أن مهمة الصائغ القانوني ينبغي أن تركز على توضيح حقوق والتزامات كل طرف بحيث لا تحدث منازعة بينهما.

ومثال ذلك، قانون ينظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين، وعقد ينظم العلاقة بين مالك مُعَيَّن ومُستأجر مُعَيَّن، فكلاهما يُنظم العلاقة بين المخاطبين به للحيلولة دون حدوث نزاع بينهما.

ويمكن تمييز مصطلح الكتابة عن مصطلح الصياغة من جهة وظيفة كل منهما وتراكيبه وأدواته وأسلوبه.

فمن جهة الوظيفة، تسعى الكتابة القانونية، عموماً، إلى الإقناع بوجهة نظر معينة، سواء كانت موضوعية (كالحكم القضائي) أو منحازة (كمذكرات المرافعات).

أما الصياغة القانونية فتهدف إلى تقرير أو تنظيم أوضاع معينة وتتصف بطابع الإلزام.

ومن جهة الأدوات، تعتمد الكتابة القانونية على استخدام قواعد المنطق والأدلة والحجج،

أما الصياغة فتركز على وضع قواعد مُلزِمة في قالب ثابت.

ومن جهة التراكيب، تعتمد الكتابة القانونية على استخدام التراكيب البسيطة والجمل القصيرة وقواعد البلاغة، أما الصياغة القانونية فتعتمد على الجمل الطويلة المستقلة ذاتياً، وسد أية ثغرات في النص.

ومن جهة الأسلوب، تعتمد الكتابة القانونية على التحليل القانوني والإقناع بالحجج والاستناد إلى الأدلة.

أما الصياغة القانونية فتركز على وضوح المعنى والإحاطة بكل جوانبه.

تُقسّم الكتابة القانونية إلى نوعين؛

الأول، الكتابة الموضوعية، ومثالها، الفتوى القانونية والمذكرات بالرأي القانوني والأحكام القضائية.

الثاني، الكتابة المنحازة، ومثالها، صحف الدعاوى أي العرائض بمختلف أنواعها.

لكن كلاهما يتفقان من جهة الوظيفة والتركيب والأدوات والأسلوب المُستخدم.

من جهة أخرى، تختلف الكتابة القانونية عن الكتابة العادية في أن الأولى تعتمد على التحليل القانوني، كما سبقت الإشارة، ويُفترض فيها أن تتبع تنظيما منطقيا.

وعلى عكس ذلك، تُعتبر الكتابة العادية أكثر مرونة ولا تتبع بالضرورة تنظيما واحدا. وتسمح هذه المرونة للكاتب بالتعبير الإبداعي واستخدام أساليب مختلفة في الكتابة.

وبينما تستخدم الكتابة القانونية أسلوبا رسميا وينبغي على المحامي أن يختار بعناية كل كلمة يستخدمها لنقل معاني واضحة ومُحددة، لا يكون ذلك بالضرورة محل تركيز في الكتابة العادية.

كذلك، تعتمد الكتابة القانونية على استخدام أدوات المنطق والأسس القانونية وقواعد الاستدلال والتفسير، في حين لا تتطلب الكتابة العادية بالضرورة ذلك.

ومن أوجه الاختلاف بين الكتابة القانونية والكتابة العادية أيضا، أن المحامين يعملون، غالبا، أو ينبغي عليهم أن يعملوا، طبقا لتكليفات من موكلهم، أي ما يريد الموكل الحصول عليه أو الدفاع عنه أو دفعه.

ويتعين علي المحامي أن يشرح لمُوكله الوضع بوضوح حتى يستطيع المُوكل أن يتخذ القرارات اللازمة ويُكلف المحامي بما ينبغي عمله.

ويُعتبر القانون من المِهَن القليلة التي تعتمد ممارستها على ما يُقال أكثر من الاعتماد على ما يتم عمله.

وفي الواقع، فإن ما يُقال في مهنة القانون هو جوهر ما يتم عمله. ويُعتبر المحامي هو الوحيد الذي يُمكن مقاضاته على ما يقوله مثلما يُمكن مقاضاته على ما يفعله².

أهمية الصياغة القانونية

1. وضوح المعنى

- تساعد الصياغة القانونية الدقيقة على تجنب الغموض، مما يسهل فهم النصوص من قبل الأطراف المعنية.

2. تجنب النزاعات

- تُساهم في تقليل فرص النزاعات القانونية من خلال تحديد الحقوق والواجبات بشكل واضح.

3. تسهيل التطبيق

- تسهل عملية تطبيق القوانين من قبل المحاكم والجهات التنفيذية، حيث تكون النصوص مفهومة وسهلة الاستخدام.

4. تعزيز الثقة

- تعزز من ثقة الأفراد في النظام القانوني، حيث يشعرون بأن حقوقهم محمية بوضوح

5. التوافق مع المعايير القانونية

- تضمن الالتزام بالمعايير القانونية والدستورية، مما يعزز من شرعية النصوص القانونية.

مبادئ الصياغة القانونية

مبادئ تخص الأحكام والعرائض بالأساس، ولكن هناك مبادئ تشترك فيها جميع الوثائق القانونية. وقد سبق وتم توضيح ذلك في المحاضرة بالشرح المفصل...

² _ محمود محمد علي صبره، استشاري الصياغة التشريعية للأمم المتحدة والبنك الدولي، تمييز الصياغة القانونية عن الكتابة القانونية والكتابة العادية. متاح على: <https://2u.pw/UieTjl>

د/ عبد الله ليندة، أستاذة محاضرة "أ"، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، بجبل
Abdallah.lynda@univ-jijel.dz

تقتضي الصياغة القانونية استعمال مصادر القانون لصياغة وثيقة قانونية، والتي تجيب على مشكل قانونية، والتي تحترم قواعد الشكل والأسلوب. وعليه، تركز الصياغة القانونية على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي كما يلي:

➤ مبدأ الوضوح:

يقتضي مبدأ الوضوح التعبير على الأفكار بطريقة بسيطة، محددة ومفهومة، وذلك من خلال استخدام مفردات قانونية مكيفة، ومن خلال تجنب المصطلحات الغامضة وتجنب اللجوء للاختصارات والتعابير الأجنبية، مع احترام القواعد النحوية والإملائية.

➤ مبدأ الدقة والصرامة:

يقتضي مبدأ الدقة، أن يحترم الكاتب أو الباحث التسلسل المنطقي للأفكار وتناسقها والذي يعني التناسق في المصطلحات والعبارات المستخدمة طوال الوثيقة لتجنب أي لبس، وصحة الاستدلال القانوني، ويتحقق هذا الأمر من خلال استخدام مصادر قانونية ذات صلة بالموضوع وموثوقة ومتسقة، وتبرير الخيارات والتفسيرات، وتوقع الاعتراضات أو البدائل.

➤ مبدأ الإقناع:

يقتضي مبدأ الإقناع أن يتمكن الكاتب أو الباحث من إقناع الشخصية التي يتوجه إليها بهذه الوثيقة القانونية، ويتحقق هذا الأمر من خلال استخدام الحجج والأدلة والأمثلة المناسبة، واعتماد أسلوب مناسب، واستخدام تقنيات الأخلاقي، أو الأسلوب العاطفي، أو الأسلوب المنطقي.

➤ مبدأ الاختصار:

يُفضل استخدام جمل قصيرة ومباشرة لتسهيل القراءة والفهم، مع تجنب التعقيد اللغوي.

➤ مبدأ التحديد:

يجب تحديد الحقوق والواجبات بشكل واضح، مع تجنب العبارات الغامضة أو العامة التي قد تؤدي إلى تفسيرات متعددة.

➤ مبدأ التسلسل المنطقي للأفكار:

ينبغي تنظيم المحتوى بشكل منطقي، حيث تتبع الأفكار بعضها البعض بطريقة مرتبة تسهل الفهم.

➤ مبدأ التوافق مع القوانين:

يجب أن تتماشى الوثيقة مع القوانين واللوائح المعمول بها، لضمان عدم تعارضها مع الأحكام القانونية.

✚ مبدأ الملاءمة:

ينبغي أن تكون الوثيقة ملائمة للسياق الذي تُستخدم فيه، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والقانونية

✚ مبدأ التوقعات المستقبلية:

يجب أن تأخذ الصياغة في الاعتبار الظروف المستقبلية المحتملة، مما يساعد في تقليل النزاعات المحتملة.

✚ مبدأ المراجعة والتدقيق:

ينبغي مراجعة الوثيقة بعناية قبل اعتمادها، للتأكد من خلوها من الأخطاء اللغوية أو القانونية

المحاضرة الثالثة

المراحل العامة للصياغة القانونية:

تتبع الصياغة القانونية عادةً خمس خطوات:

1- التعرف على الوثيقة القانونية، ويشمل ذلك تحديد نوعها، ومقتضاها، والغرض منها؛ وتحديد مخططها، وبنيتها، وشكلها؛ وتحديد الموعد النهائي وعدد صفحاتها .

2- تطوير المنطق القانوني، ويتضمن ذلك تنظيم الأفكار والحجج والمصادر القانونية باستخدام أساليب الصياغة القانونية مثل القياس المنطقي، والاستقراء، والاستنتاج، والقياس، والالتزام بقواعد الاستشهاد بالمصادر القانونية

3- صياغة الوثيقة القانونية، وتتضمن صياغتها باستخدام مبادئ الوضوح والشمول والإقناع، والالتزام بقواعد شكل وأسلوب الوثائق القانونية، مثل الطباعة، وترقيم الصفحات، والترقيم

4-مراجعة الوثيقة القانونية، وتتضمن تدقيقها وتصحيحها وتحسينها من خلال التحقق من محتواها، وشكلها، وأسلوبها، باستخدام أدوات التدقيق مثل القواميس، أو المصححين، أو الأدلة، والاستعانة بمشورة خارجية، إن أمكن

5- نشر الوثيقة القانونية، والذي يتضمن نقل الوثيقة القانونية إلى المتلقي باستخدام الوسيلة وطريقة الاتصال المناسبة، واحترام المواعيد النهائية والإجراءات الشكلية وقواعد السرية، والاحتفاظ بنسخة من الوثيقة القانونية.

